

مُصْطَلَحُ الْإِسْلَامِ

تأليف

(العلامة الشيخ عبد الفني محمود)

(من أفاضل علماء الجامع الأزهر الشريف)

(ومدرسي مدرسة القضاء الشرعي)

حقوق الطبع محفوظة

ملزوم طبعها الشيخ ابراهيم حسين الكتي بشارع الحلوجي بالازهر

الطبعة الثانية

سنة ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م

(بمطبعة الفتوح الادبيه بجوار الجويني بشارع النبوية بمصر)

مِصْطَلَحُ الْإِسْلَامِ

تأليف

(العلامة الشيخ عبد الغني محمود)
(من أفاضل علماء الجامع الأزهر الشريف)
(ومدرسي مدرسة القضاء الشرعي)

حقوق الطبع محفوظة

ملزم طبعها الشيخ إبراهيم حسين الكتبي بشارع الحلوجي بالأزهر

١٩١٣ - ١٣٣١ هـ

الطبعة الثانية

سنة ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م

(بمطبعة الفتوح الادبيه بجوار الجويني بشارع النبوية بمصر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

وصحبه من بعده

(أما بعد) فاعلم أن علم الحديث قسمان . أحدهما علم الحديث
دراية وهو المراد عند الاطلاق كما قال شيخ الاسلام . ثانيهما
علم الحديث رواية . أما الاول فعرفه شيخ الاسلام بقوله علم
يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد وما يتبع
ذلك من كيفية التحمل والاداء والضبط . فالعلم عبارة عن
الفوائد كقولهم كل حديث صحيح أو حسن يستدل به . وحال
الراوى والمروى عبارة عن الاحوال العامة لهما كالصحة والحسن
والضعف أو الخاصة بأحدهما كالموت والنزول الخاصين بالسند
وكالرفع والقطع والوقف الخاصة بالمتن . وقوله من حيث القبول
والرد أى قبول الراوى ورده كان يكون عدلا او فاسقا .

وسياتى الكلام عليهما وكذا قبول المروى ورده كأن يكون صحيحاً أو شاذاً . وقوله من كيفية التحمل أى روايته عن الشيخ من القراءة عليه والسماع منه والاجازة له وغير ذلك مما سياتى . وقوله والاداء أى وكيفية الاداء وهى تابعة لكيفية التحمل وقوله والضبط سياتى بيانه وتقسيمه الى ضبط فؤاد وضبط كتاب وموضوعه الراوى والمروى من الحديث المتقدمة . وانما كان هذا موضوعه لانه يبحث فيه عن عوارض الذاتية كقولهم الحديث الصحيح يستدل به والحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال . ولا يعد من المسائل قولهم الحديث المحتوى على الاتصال والعدالة والضبط غير التام الخالى من الشذوذ والعلة القاذحة هو الحسن . والحديث القاصر عن درجة الحسن هو الضعيف اذا الحمل فيه ضرورى (وفائده) معرفة ما يقبل وما يرد من الاحاديث النبوية — وفضله أنه من أشرف العلوم . وواضعه القاضى ابو محمد الرامهرمزى (١) وقيل ابن شهاب الزهري في خلافة عمر بن عبد

(١) بتشديد الراء وفتح الميم الاولى وضم الهاء والميم الثانية بينهما راء ساكنة وكسر

للعزيز . واسمه علم الحديث دراية ويسمى أيضا مصطلح الحديث واستمداده من تتبع أحوال نقلة الحديث - وحكمه الوجوب الكفائي - ومسائله قضاياه المبحوث فيها عن حال الراوى والمروى من الحيشة المتقدمة كقولهم كل حديث صحيح يقبل أو يستدل به وكل حديث ضعيف يعمل به في فضائل الاعمال أو لا يستدل به على الاحكام . ونسبته الى غيره التباين هذا

وأما الثانى فقد عرفه شيخ الاسلام أيضا بقوله علم يشتمل على نقل ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة . وليس المراد بالعلمها القواعد الكلية بل المراد به قضاياء جزئية تشتمل على رواية ذلك وضبطه وتحرير الفاظه وتقريراته وصفاته - وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله - وفائدته الاحتراز عن الخطأ فى نقل ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعرفة كيفية الاقتداء به فى أفعاله وغير ذلك - وفضله أنه من أشرف العلوم قدراً وأرقاها شرفاً اذ عليه مبنى قواعد الاحكام الشرعية وبه تظهر تفاصيل مجملات الآيات القرآنية - وواضعه ابن شهاب الزهري شيخ

البخارى أي أنه أول من دونه وجمعه في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره وقيل الامام أبو بكر بن محمد بن عمر بن حزم . واسمه الحديث رواية - واستمداده من أقواله وأفعاله رتقيراته - ونسبته الى غيره التباين - وليس له قواعد كلية كما عرفت وان كان له فضايأ جزئية كقوله صلى الله عليه وسلم المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده - وغايته الفوز بالسعادة الأبدية وحكمه كما تقدم في مبادئ علم الحديث دراية هذ

(تنبيه)

دارت ألفاظ بين المحدثين ينبغي الوقوف على معانيها وهي الحديث . والخبر . والأثر . والسنة . والمتن . والسند . والاسناد . والمسند . بفتح النون . والمسند بكسر ها . والمحدث . والحافظ . والحجة . والحاكم - فالحديث ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلق (١) ككونه عليه الصلاة والسلام ليس بالطويل ولا بالقصير أو خلق ككونه

(١) خلقى الاول بكسر الخاء وسكون اللام أى متعلق بالخلقة وخلقى الثانيه بضم الخاء واللام أى متعلق بالخلق

لا يواجه أحدا بمكروه

والخبر مرادف للحديث على الصحيح وقيل الحديث والخبر متباينان فالحديث ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ماجاء عن غيره وقيل الخبر أعم من الحديث لشموله ماجاء عن النبي وغيره والحديث خاص بما جاء عن النبي - والاثار الحديث الموقوف وقيل الحديث مطلقا مرفوعا او موقوفا والسنة مرادفة للحديث بمعناه المتقدم وقيل الحديث خاص بقوله عليه الصلاة والسلام وفعله والسنة اعم - والمتن ما ينتهي اليه غاية السند من الكلام - والسند الطريق الموصلة الى المتن اى الرجال الموصولون اليه - والاسناد رفع الحديث لقائله وقيل انه بمعنى السند والمسند بفتح النون ما اتصل بسنده من أوله الى منتهاه ولو كان موقوفا وقيل ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً متصلاً او منقطعاً - ويطلق المسند ايضا على الكتاب الذى جمع فيه مرويات الصحابي - والمسند بكسر النون ما يروى الحديث باسناداه . والمحدث من يتحمل الحديث ويعتق به رواية ودراية - والحافظ من حفظ ما يه ألف حديث متنا واسنادا ولو بطرق متعددة ووعى

ما يحتاج اليه - والحجة من احاط بثلاثمائة ألف حديث . والحاكم
من احاط بالسنة

« تقسيم الخبر الى متواتر وآحاد »

ينقسم الخبر المرادف للحديث باعتبار طريقه الى خبر متواتر
وخبر آحاد . المتواتر ما جمع أمورا أربعة (١) ان تكون الرواة
عددا كثيرا (٢) ان تحيل العادة تواطؤهم على الكذب (٣)
ان يروا ذلك عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء والمراد مثلهم
في كون العادة تحيل تواطؤهم على الكذب وان لم يبلغوا عددهم
(٤) ان يكون مستند انتهاءهم الحس من سماع وغيره لا ما ثبت
بالعقل الصرف كوجود الصانع وقدمه وحدوث العالم لان العقل
الصرف يمكن ان يخطئ . فلا يفيد اليقين الا ترى ان الفلاسفة
كثيرون ويقولون بقدوم العالم مع انه باطل

والصحيح انه لا ينحصر في عدد معين وفاقا للجمهور لان
القوة البشرية قاصرة عن ضبط عدد يحصل عنده ذلك واقله خمسة
فلا يكفي اربعة لاحتياجهم الى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا وما زاد

عليها صالح من غير ضبط بعدد معين وبعضهم ضبطه بأثنى عشر (١)
وبعشرين (٢) وبأربعين (٣) وبسبعين (٤) وبثلاثمائة وبضعة عشر
(٥) وبغير ذلك

وحكم الخبر المتواتر انه يفيد العلم الضروري (٦) وهو

(١) كمدد التباء في قوله تعالى وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا بعثوا كما قال أهل التفسير
للكنعانيين بالشام طليعة بني اسرائيل المأمورين بجهادهم ليحبروهم بما لا يرهب من
أشحوالهم فكونهم على هذا العدد ليس إلا لانه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك
والكنعانيون هم أولاد كنعان بن سام بن نوح عليه السلام انتهى مؤلف
(٢) لان الله تعالى قال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فيتوقف
بمئتين عشرين لمائتين على أخبارهم بصيرهم فكونهم على هذا العدد ليس إلا لانه
أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك (٣) لان الله تعالى قال يا أيها النبي حسبك
الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا كما قال أهل التفسير أربعين رجلا فأخبار الله عنهم
بان فهم الكفاية لبيده يستدعي أخبارهم عن أنفسهم بذلك ليطمئن قلبه فكونهم
على هذا العدد ليس إلا لانه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك (٤) لان الله
تعالى قال واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا أي للاعتذار الى الله تعالى من
عادة العجل والسماحهم كلامه من أمر ونهى ليخبروا قومهم بما يسمعون فكونهم
على هذا العدد ليس إلا لانه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك (٥) عدد أهل غزوة
بدروهم البطشة الكبرى التي أعز الله بها الاسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لعمر
فهمارواه الشيخان وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت
لكم وهذا لاقتضائه زيادة احترامهم يستدعي التنقيب عنهم ليعرفوا وانما يعرفون
بأخبارهم فكونهم على هذا العدد المذكور ليس إلا لانه أقل عدد يفيد العلم المطلوب
في مثل ذلك (٦) محل افادة الخبر المتواتر العلم الضروري اذ لم يكن هناك مانع كغفلة

الذي يضطر اليه الانسان بحيث لا يمكنه دفعه وانما كان ضروريا
 أى غير محتاج الى نظر لحصوله لمن لا يتأتى منه النظر كالبه والصبيان
 ومثلا له بحديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وقد
 روى عن أكثر من مائة صحابي وغير ذلك مما هو مدكور
 في الكتب. وذكر ابن الصلاح ان مثال التواتر على التفسير
 المتقدم يعز وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب
 على متعمداً - ورد عليه ابن حجر قائلا وما ادعاه من العزة ممنوع
 وكذا ما ادعاه غيره (١) من المدم لان ذلك نشأ من قلة
 الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية
 لابعاد العادة أن يتواطئوا على كذب أو يحصل منهم اتفاقا
 انتهى

والناسب أن يعبر بأحالة العادة بدل ابعاد العادة

(تنبيه)

توهم بعضهم من قولهم في تعريف التواتر أن يرويه جمع يؤمن توأطوهم
 على الكذب الى آخره أنه لا يكون الا صحيحا وليس كذلك

في الاصطلاح بل منه ما يكون صحيحا اصطلاحا بأن يرويه
عدول عن مثلهم من ابتدائه الى انتهائه ومنه ما يكون ضعيفا كما
إذا كان في بعض طبقاته غير عدل ضابط فهذا ليس بصحيح
اصطلاحا وإن كان صحيحا بمعنى أنه مطابق للواقع باعتبار أمن
تواطئ نقله على الكذب هذا . وخبر الآحاد ما ليس بمتواتر
وهو يفيد الظن وما احتف بالقرائن من أخبار الآحاد أرجح
مما خلا منها وهو أقسام

(المشهور)

وهو على المختار ما رواه أكثر من اثنين بحيث لم يجتمع فيه
شروط المتواتر عن أكثر من اثنين كذلك - وسعى مشهورا
لشهرته ووضوحه - (١) وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على
السنة العوام فيشمل على هذا ماله اسناد واحد بل ما ليس له اسناد
أصلا وماله اسناد موضوع . وقد مثل السخاوي لما اشتهر على

(١) والمشهور هو المذهب فيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء سمي بذلك لاستفاضة
من فاض الماء إذا كثرت حتى سال ومنهم من غابر بين المشهور والمستفيض فجعل
المستفيض ما تساوت طرقه من ابتدائه الى انتهائه والمشهور راعم من ذلك

السنة العوام وهو موضوع بحديث علماء أمّتي كأبناء بني
اسرائيل وبحديث ولدت في زمن الملك العادل كسرى

(العزیز)

ما تحقق في رواته اثنان ولو في طبقة واحدة ولا تقل الرواة عنهما
في كل طبقة (٢) فالزيادة في بعض الاحيان على اثنين ليست
بضارة اذ الحكم للاقل فاذا روى الحديث أربعة عن أربعة عن اثنين
عن أربعة فلا يقال له مشهور بل عزيز - وسمى عزيزا اما لقلة
وجوده واما لكونه عز أي قوى لمحيته بعينه من طريق آخر

(الغريب)

ما تفرد به راو واحد . وينقسم الى الغريب المطلق والغريب
النسبي لان التفرد ان كان في أصل السند أي في طرفه الذي فيه
الصحابي بأن يرويه عن الصحابي راو فقط فهو الغريب

(٢) ومثلوا للعزیز بما رواه الشيخان من حديث أنس والبخاري من حديث أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه
من ولده ووالده والناس أجمعين » رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب
ورواه عن قتادة شعبه وسعيد ورواه عن عبد العزيز بن عمار بن علي وعبد الوارث
ورواه عن كل جماعة - وقدرناه البخاري أيضا من حديث أبي هريرة

المطلق (١) وان كان في أثناءه كان يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم راو واحد فهو الغريب النسبي هكذا قال ابن حجر ولم يتكلم في انفرد الصحابي والحق انه من الغريب المطلق اذ لا واسطة بين الغريب المطلق والغريب النسبي فدار الغريب المطلق على تفرد الصحابي او التابعي ومدار الغريب النسبي على تفرد من بعدهما . وسمى الثاني نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا بأن يكون في اوجه اخر لم ينفرد فيها راو . مثاله ان يروى مالك عن نافع عن ابن عمر حديثا ثم يروى ذلك الحديث واحد عن مالك منفردا ولم يتابعه غيره في روايته عن مالك وكان الراوى عن نافع جماعة فانه فرد بالنسبة الى الراوى عن مالك وان كان مشهورا بالنسبة الى الرواة عن نافع والى الرواة عنهم اليان والحديث المفرد مرادف للحديث الغريب

وأعلم ان الخبر المتواتر مقبول لافادته القطع بخلاف غيره من

(١) ومثلا لله بحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر ولفظ الحديث الولاء لجمة كلاحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث

اخبار الآحاد فانها اما ان يوجد فيها اصل صفة القبول وهو ثبوت
صدق الناقل. أو أصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل أو لا
فالاول يظن صدقه فيعمل به والثاني يظن كذبه فيطرح والثالث ان
وجدت قرينة تلحقه باحد القسمين التحق والاصار كالمردود لا
لثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول

(الحديث المقبول)

ينقسم الحديث المقبول الى الصحيح لذاته ولغيره والحسن
لذاته ولغيره لانه ان اشتمل من صفات القبول الآتية على المرتبة
العليان فهو الصحيح لذاته وان اشتمل على الوسطى أو الأدنى منها
ووجد ما يجبر القصور كان يتقوى بطرق أخرى فهو الصحيح لغيره
وان اشتمل على ما ذكر ولم يوجد ما يجبر القصور فهو الحسن لذاته
والموقوف في قبوله مع قيام قرينة ترجح جانب قبوله هو الحسن لغيره
(تنبيه) الحكم بالصحة أو الحسن أو غيرهما انما هو ظاهري
لا قطعي لجواز الخطأ والنسيان على العدل وجواز الصدق على غيره
واختار ابن الصلاح القطع

(الصحيح لذاته)

الصحيح لذاته مارواه عدل تام الضبط متصل السند غير معل
ولا شاذ والعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة
والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من كفر أو فسق والمراد
بلمروءة الصيانة عن الادناس والترفع عما يشين عند الناس
كالصيانة عن الاكل في السقوع وعن البول في الطريق وعن اللب
بالحمام وأمثال ذلك مما يندم عرفا

نم المراد بالعدل هنا عدل الرواية وهو المسلم البالغ العاقل
السالم من الفسق بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة فلا يختص
بالذكر الحر بل يعم الانثى ومن فيه رق . وليس المراد به هنا
عدل الشهادة لاختصاصه بما ذكر . والضبط قسمان ضبط فؤاد
وضبط كتاب . فضبط الفؤاد ان يحفظ ماسمعه بحيث يتمكن
من استحضاره متى شاء . وضبط الكتاب صيانة ما عنده من ذم
فيه وصححه الى ان يؤدي منه ولا يدفعه الى من يمكن ان يغير فيه

« تنبيه »

محل اشتراط صيانة ماسمع فيه عنده حتى يؤدي منه اذا
لم يشتهر الكتاب ولم يضبط اماما كان كذلك كالبخارى

والمسلم فلا يشترط فيه ذلك بل الشرط ان يروى من اصل شيخه
أو فرع مقابل عليه أو فرع مقابل على الفرع . وتتمام الضبط
كونه في المرتبة العليا . ومتصل السند ما سلم اسناده من سقوط طراد
في أنثائه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي مشافهة
من شيخه . والسند سبق بيانه والمل ما فيه علة قاذحة (١)
والعلة عبارة عن أمر قاذح في الحديث أى مؤثر في رده يظهر
للقاد عند جمع طرق الحديث والتفتيش فيها وسيأتى ذكر
المل في مبحث وهم الراوى والشاذ على المعتمد في تعريفه ماخالف
فيه الثقة من هو أرجح منه حفظاً أو عدداً كما سيأتى

وتفاوت مراتب الصحيح لذاته بتفاوت هذه الاوصاف
فن المرتبة العليا سند أطلق عليه بعض أئمة الحديث انه أصح
الاسانيد . كقول البخارى أصح الاسانيد مالك عن نافع عن
ابن عمر وهذه الترجمة هي المعروفة عند المحدثين بسلسلة الذهب
وكقول الامام أحمد بن حنبل ان أصح الاسانيد الزهري عن

(١) وصف العلة بكونها قاذحة وصف كاشف عند الجمهور لان العلة عندهم
لا تكون الا قاذحة

سالم عن أبيه وهو عبدالله بن عمر. ودون ذلك في الرتبة
 أسانيد أخرى كبريد (١) بن عبدالله بن أبي بردة عن أبيه
 عن جده عن أبي موسى الأشعري. وكجماد ابن سلمة عن ثابت
 عن أنس فإن جميع هؤلاء الرواة شملهم اسم العدالة والضبط إلا
 أن في المرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضي تقدم روايتها
 على التي تليها هذا هو التفاوت بحسب السند. أما التفاوت
 بحسب المتن فاعلم أنهم اتفقوا على أن أصح الأحاديث حديث
 اتفق على ذكره البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد
 به مسلم ثم ما كان على شرطهما أي رواتهما ثم ما كان على شرط
 البخاري ثم ما كان على شرط مسلم (٢) ثم ما كان على شرط
 غيرهما وإنما قدم ما كان على شرط الشيخين لاتفاق العلماء على

(١) بالتصغير (٢) شرط البخاري أن يخرج ما اتصل أسنده مع كون رواه
 ثقة متفقين ملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة في السفر أو في الحضر وأنه قد
 يخرج أحياناً عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الاتصال والملازمة لما روى عنه
 فلا يلازمه إلا ملازمة يسيرة

وشرط مسلم أن يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث من لم يسلم
 من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه كجماد بن سلمة وثابت
 البناني

تلقى كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم في الارجح منهما . وقد
صرح الجمهور بتقديم صحيح البخارى في الصحة لان الصفات التي
تدور عليها الصحة في كتاب البخارى اتم منها في كتاب مسلم .
أما رجحانه من حيث الاتصال فلا أن شرطه أن يكون الراوى قد
ثبت له لقاء بمن روى عنه ولو مرة ومسلم اكتفى بالمعاصرة مع
أما مكان التقى عادة

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط فان الرجال الذين
تكلم فيهم بالضعف من رجال مسلم مائة وستون والذين تكلم
فيهم من رجال البخارى ثمانون مع أن البخارى لم يكثر من ذكر
حديثهم وغالبهم من شيوخه الذين خبرهم ومارس حديثهم بخلاف
مسلم في الامرين . وأما رجحانه من حيث الشدوذ والاعلال
فلا أن ما انتقد على البخارى نحو ثمانين حديثا وما انتقد على مسلم
نحو مائة وثلاثين حديثا

﴿ الحسن لذاته ﴾ الحسن لذاته ما رواه عدل قل ضبطه
متصل السند غير معل ولا شاذ . — ويشارك الصحيح في الاحتجاج
والعمل به وفي تفاوت مراتبه فأعلاه ما قيل بصحته كرواية محمد بن

اسحاق عن عاصم بن عمر عن جابر

* (الصحيح لغيره) * الصحيح لغيره هو الحسن لذاته
إذا قوى بطريق آخر ليست أدنى من طريقه أو قوى بطريقين
فأكثر من طرق أدنى من طريقه

* (الحسن لغيره) * الحسن لغيره هو المتوقف في قبوله
مع قيام قرينة ترجح قبوله كأن يكون في اسناده مستور أو
سبيء الحفظ ويتقوى بمتابع ^(١) بكسر الباء أو شاهد

(تنبيه) المتابع بفتح الباء هو الفرد النسبي الذي تبين بعد ظن فرديته
أن غيره قد وافقه حتى انتهى إلى صحابي واحد

وأما المتابع بكسر الباء فهو هذا الغير الموافق للفرد النسبي
والمنابعة نوعان تامة وقاصرة فإن وافق هذا الغير الفرد النسبي في
الإخذ عن شيخه في التامة وإن وافقه في الإخذ عن فوفقه في
القاصرة — والشاهد هو الفرد النسبي المروي عن صحابي المشابه
لما روى عن صحابي آخر فالفرق بين المتابع والشاهد أن المتابع
وجد فيه راو آخر روى عن من روى عنه ذلك الازل وأما الشاهد

ففيه راو آخر روى مثله عن غير من روى عنه الاول

(*) (فوائد) * (الاولى) لا تلازم بين السند والمتن في الصحة والحسن اذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن اشدوذ أو علة قاذحة فيه وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر (الثانية) اذا جمع بين الصحة والحسن في وصف كأن يقال حديث حسن صحيح فذلك لكون الحديث له إسناد ان أحدهما صحيح والآخر حسن أوله اسناد واحد وتكرر أئمة الحديث في وصفه بالحسن باعتبار وصفه به عند قوم وبالصحة باعتبار وصفه به عند آخرين . وغاية ما فيه انه حذف منه حرف الترديد اذ حقه ان يقول حسن او صحيح (الثالثة) زيادة راوى الصحيح او الحسن مقبولة باتفاق ان كان الراوى صحابياً وان لم يكن صحابياً فقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال اصحابها التفصيل فتقبل روايته ما لم تناف رواية من لم يزد — فان خولف هذا الراوى الذى زاد في روايته برا وارجح منه لمزيد ضبط وعلو سند وغيرهما من المرجحات . فالارجح يقال له المحفوظ ومقابلته المرجوح يقال له الشاذ فالمحفوظ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو اقل

منه في القبول — والشاذ . مارواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه
وان خولف برا وضعيف لسوء حفظه أو نحوه فالراجح يقال له
المعروف والمرجوح يقال له المنكر . ثم المقبول أيضاً ان
سلم من معارضة حديث آخر يناقضه في المعنى فهو المحكم ^(١) وان
عورض بمثله وأمكن الجمع بينهما بدون تعسف فهو مختلف الحديث
^(٢) وان لم يمكن الجمع وعرف التاريخ فالتأخر ناسخ للمقدم ^(٣)
وان لم يعرف التاريخ فان أمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه

(١) أمثلته كثيرة ومنها حديث أنما الأعمال بالنيات

(٢) ومثل له ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر من الجذوم
فرارك من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهر ما ذكره التعارض وجمع بينهما بأن
هذه الامراض لا تمدى بطبعها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها
للصحيح سبباً لا عدائه بعرضه ثم قد يتخلف ذلك عن سببه وهي المخالطة وجمع بينهما
ابن حجر بأن نفيه صلى الله عليه وسلم لا عدوى باق على عمومته وان الامر بالفرار
من الجذوم من باب سد الذرائع لئلا يتحقق للشخص الذي يخالطه شيء من الجذام
بقدر الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى
فيقع في الحرج فامس بتجنبه حملاً للمادة اه باختصار

(٣) كحديث شداد بن أوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم
والمحجوم وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم اجتجم وهو صائم فقد
يسن الشافعي أن الثاني ناسخ الاول لانه كان في سنة عشر والاول في سنة ثمان

من وجوه الترجيح^(١) تعين المصير اليه . وان لم يمكن الترجيح
وجب التوقف عن العمل بأحد الحديثين

* (الحديث المردود) * تقدم أن الحديث المقبول يصل

به — أما المردود فلا يعمل به والرد إما بسبب حذف من السند
أو بسبب طعن في راو من الرواة — فالمردود بسبب الحذف أنواع

* المعلق * وهو ما سقط منه راوفاً كثر على التوالي من

مبدأ بالسند سقوطاً لا خفاء فيه والاكثر أعظم من أن يكون كل

السند أو بعضه فيدخل في المعلق ما يحذف المحدث أو المصنف

جميع سنده ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل

عليه الصلاة والسلام كذا أو نحو ذلك — وقولنا في التعريف سقوطاً

لا خفاء فيه ليخرج المدلس والمرسل الخفي كما سيأتي والسقوط الخفي

هو الذي لا يدركه إلا الأئمة الخذاق المطلعون على طرق الحديث

وعلى الأسانيد — وإنما كان المعلق مردوداً لكون الراوى

المحذوف غير معلوم العدالة والضبط — وقد يكون مقبولاً إذا عرف

المحذوف بالعدالة والضبط بأن يحىء من طريق آخر موصوفاً

(١) ككون راوى أحد الحديثين أزيد ثقة أو فطنة دون الآخر

باسمه وكنيته ولقبه - وإذا قال راوي المعلق من أحذفه ثقة فأكثر
المحدثين على عدم قبوله حتي يسمى لاحتمال أن لا يكون ثقة عند
غيره - والتعديل الصريح مع الإيهام كلا تعديل وقال ابن الصلاح
ان وقع الحذف في كتاب التزم صحة كالبخاري فما أتى فيه
(أي المعلق) بصيغة الجزم كقال مالك أو أخبرنا مالك حل على
انه (أي المعلق) ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من الأغراض
كالاختصار - وما أتى فيه بنير الجزم مثل أن يقول يروي عن
مالك ففيه مقال انتهى بزيادة

* (المرسل) * . وهو ما سقط منه الصحابي كان يقول التابعي
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرة كذا
وانما كان مردوداً للجهل بحال المحذوف لاحتمال انه تابعي ثم
يحتمل انه ضعيف وبتقدير كونه ثقة يحتمل انه روي عن تابعي أيضاً
ويحتمل أنه ضعيف وبتقدير كونه ثقة يحتمل أنه روي عن تابعي
أيضاً وهكذا الى ستة أو سبعة^(١) بالاستقراء اذ هو أكثر ما وجد من

(١) نقل ابن قاسم عن ابن حجر أنه قال ان أو هنا للشك لان السند الذي ورد فيه
سبعة أنفس اختلفوا في واحد منهم هل هو صحابي أو تابعي فان ثبتت محبته كان
التابعون ستة والا كانوا سبعة انتهى وقيل ان أو بمعنى بل

رواية التابعين بعضهم عن بعض - وقيل أن المرسل مقبول يحتاج به بناء على الظاهر من حال التابعي وحسن الظن به عند ما يسند المروي إلى النبي عليه الصلاة والسلام مباشرة أنه ما يروي حديثه إلا عن الصحابي ولا شك أنه ثقة وإنما حذف لسبب من الأسباب كما إذا كان يروي ذلك الحديث عن جماعة من الصحابة لما ذكر عن الحسن البصري أنه قال إنما أطلقه إذا سمعته من سبعين من الصحابة وإلى الاحتجاج به ذهب مالك وأحمد بن حنبل في المشهور عنهما وأبو حنيفة وكثير من أتباعهم (تنبه) إذا عرف من عادة التابعي بالاستقرار أنه لا يرسل إلا عن ثقة كسعيد بن المسيب قبلت مراسيله - وقيل لا تقبل لبقاء احتمال أن يكون هذا الأرسال بخصوصه من غير عادته * (تنبه آخر) * محل كون الحديث المرسل غير خجة إذا لم يعتضد بغيره والا كان خجة كأن اعتضد بمسند يحيى من وجه آخر مثل أن يرسله الحسن البصري فيأتي من جهة سعيد بن المسيب موصولا أو اعتضد بمسند آخر^(١) كأن يرويه مالك عن نافع عن النبي

(١) بحث في هذا بأنه إذا كان الثاني مرسلًا أيضًا فلا يظهر وجه الترجيح إذ الضعيف لا يقوى الضعيف ثم كثرة الطرق الضعيفة قد تقويه وتخرجه إلى حسن الحسن لغيره

عليه الصلاة والسلام ثم يرويه الليث عن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكل من ربيعة ونافع تابعي - ان قيل اذا اعتضد المرسل بمسند فالعمدة عليه لا على المرسل أجيب بأنهما دليلان اذا المسند ان كان يحتاج به منفرد فهو دليل برأسه - والمرسل يعتضد بالمسند ويصير دليلاً آخر فيرجح بهما عند معارضة حديث واحد

(المعضل) هو ما سقط من سنده اثنان فأكثر على التوالي سواء كان السقوط من مبدأ السند أو من منتهاه أو من اثناؤه فلي هذا يكون بينه وبين المعلق السابق عموم وخصوص من وجه فيجتمعان حيث أسقط مصنف من مبادئ السند أكثر من واحد على التوالي وينفرد المعلق حيث أسقط مصنف من مبادئ السند واحد أو ينفرد المعضل حيث أسقط مصنف من غير مبادئ السند أكثر من واحد على التوالي * للنقطع *

المشهور كما قال القرافي انه ما سقط من رواته راو واحد قبل الضحابي في الموضع الواحد أي موضع كان وان تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد فيكون منقطعاً من مواضع - وخرج بالواحد المعضل وخرج بما قبل الضحابي المرسل

وقيل المنقطع ما لم يتصل اسناده ولو سقط منه أكثر من
 واحد فيدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق فهو أعم منها مطلقاً
 لا اختصاص المرسل بحذف الصحابي واختصاص المعضل عما سقط
 منه اثنان فأكثر على التوالي واختصاص المعلق بحذف أول الاسناد
 * (المدلس) * المدلس ثلاثة أنواع النوع الأول مدلس
 الاسناد وهو ما رواه المحدث عن لم يسمعه منه وقد عرف انه لقيه
 موها انه سمعه منه بصيغة لا تقتضي اتصالاً كمن فلان وقال فلان
 وان فلان قال كذا فان أتى المحدث فيما رواه عن لم يسمعه منه بصيغة
 تقتضي الاتصال كحدثي وأخبرني وسمعت منه كان كاذباً
 لا مدلساً أما اذا وقع ممن حصل منه التدليس في بعض الصور
 حديث بلفظ صريح وهو ما يقتضي الاتصال فإنه مقبول على الاصح
 اذا كان المدلس عدلاً - وقال فريق من المحدثين من عرف
 بارتكاب التدليس ولو مرة صار مجروحاً مردوداً في الرواية ان
 بين السماع واتى بصيغة صريحة في هذا الحديث او غيره من
 احاديثه (والنوع الثاني) مدلس الشيوخ . وهو ما لم يسقط فيه
 الراوى شيخه الذي روى عنه لكن وصفه بغير ما اشتهر به من

اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة لئلا يعرف - وفي هذا النوع تضييع للمروى عنه لأن الراوى لما وصفه بمالم يشتهر به فكأنه لم يذكره فقد ضيعه - وتضييع للمروى أيضا بسبب عدم التنبيه لذلك للوصوف بمالم يشتهر به فيصير بعض رواه مجهولا فلا يقبل ذلك الحديث (النوع الثالث) مدلس التسوية وهو ما رواه المحدث عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فاسقط الضعيف ورواه عن الثقة الثانى بلفظ محتمل - وهذا النوع اشد الانواع في الذم لأن الثقة الاول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويحده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وهذا غير رشيد ويليه النوع الاول وأخفها النوع الثانى (تنبيه) ما سبق من ان مدلس التسوية نوع ثالث هو ما ذهب اليه العراقي - وقال البقاعي التحقيق انه ليس لنا الا قسمان . الاول تدليس الاسناد . والثانى تدليس الشيوخ . أما تدليس التسوية فيدخل في القسمين فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون به من غير اسقاط فيكون تسوية الشيوخ وتارة يسقط الضعفاء فيكون تسوية السند

المرسل الخفي - هو ما رواه المحدث عن عاصره ولم يعرف
انه لقيه (١) ﴿أوجه الطعن﴾

الطعن يكون بعشرة أشياء. خمسة منها تتعلق بالعدالة وهي
الكذب . وتهمته . وظهور الفسق . والجهالة (بأن لا يعرف
في الراوى تعديل ولا تجريح) والبدعة (وهي اعتقاد ما أحدث على
خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم لا عمادة بل بنوع
شبهة) وخمسة متعلقة بالضبط . وهي خش الغلط . وفحش الغفلة
(كثر الذهول عن الإتيان) والوهم . ومخالفة الثقات . وسوء الحفظ
فالحديث المطعون فيه يكذب راويه . هو (الموصوع)
ويعرف باقرار واضعه وبقرائن يدركها من له ملكة قوية في الحديث
واطلاع تام . ومن القرائن ما يؤخذ من حال الراوى كما وقع لنيات
ابن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق

(١) ويعرف عدم الملاقاة بأخبار الراوى عن نفسه بذلك أو يحزم امام مطلع
فلاول كقول ابن عينة قال الزهرى كذا قيل له هل سمعت منه فقال لم اسمعه منه
ولا ممن سمعه منه - والثاني كحديث العوام بفتح وتشديد ابن حوشب عن عبد
الله بن أبي أوفى كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال بلال قد قامت الصلاة تهفص
وكبر قال الامام احمد العوام لم يدرك ابن أبي أوفى

في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا سبق الا في نصيل
أو خف أو حافر أو جناح فيزاد في الحديث لفظ أو جناح فعرف
المهدي أنه كذب لاجله فامر بدمج الحمام وقال أنا حملته على ذلك الكذب
(ومنها) ما يؤخذ من حال المروى كأن يكون مناقضا لنص القرآن أو
السنة أو الاجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك
التأويل — وكأن يكون فيه وعد عظيم على فعل شيء حقير (١) أو وعيد
شديد على فعل أمر صغير (ثم المروى) تارة يحترعه الواضع وتارة
يأخذه من كلام غيره كبعض السلف مثل حب الدنيا رأس كل خطيئة
وهو من كلام مالك بن دينار. وكبعض أطباء العرب مثل . المدة
بيت الداء والحمية رأس الدواء

والخامل على الوضع أما عدم الدين كصنيع الزنادقة فقد قيل
انهم وضعوا أربعة عشر ألف حديث . وأما الانتشار والتعصب
للمذهب (٢) — وأما اتباع هوى بعض الرؤساء تقر بأاليهم — وأما

(١) كقوله لقمة في بطن جائع أفضل من بناء ألف جامع

(٢) قال السخاوي وقدر روى ابن أبي حاتم عن شيخ من الخوارج أنه كان يقول
بعد ما تاب انظروا عن تأخذون دينكم فانا كنا اذا هوينا أمر اصيرناه حنذا يثا زاد
غيره في رواية ونحسب الخير في اضلالكم

غلبة الجهل لبعض المتعبدین الذين وضعوا أحاديث فضائل السور
 (١) ليرغبوا الناس في الإشتغال بالقرآن وكل ذلك حرام بأجماع
 من يعتد به ولو كان الوضع للترغيب والترهيب

(تهمة الكذب وفحش الغلط وكثرة الغفلة وظهور الفسق)

الحديث الذي تفرد به راوٍ يجمع على ضعفه لتهمة بالكذب
 أولفحش غلطه أو كثرة غفلته أو ظهور فسقه يسمى (بالمتروك)
 على رأي بعضهم واختاره السيوطي في ألفيته والرأي الآخر يخص
 المتروك بما كان ضعف راويه لتهمة بالكذب . أما الحديث
 الذي فحش غلط راويه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه فيسميه
 الحديث (المنكر)

(وهم الراوى) * الحديث الذي ظاهره السلامة وقد

اطلع فيه بعد البحث على قاذح خفي من وصل مرسل أو وصل منقطع

(١) من ذلك ما روى عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي قاضي مرو فها
 رواه الخا كم بسنده إلى أبي عمار المروزي أنه قيل لأبي عصمة من أين لك عن عكرمة
 هذا فقال أني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهاء حنيفة ومغازي
 محمد بن اسحق فوضعت هذا حاسبة ولا ريب أن هذا من أعظم الأصناف ضررا على
 أنفسهم وغيرهم لأنهم يرونه قريبة ويرجون عليه المنوبة والناس يعتمدون عليهم
 ويركنون إليهم لسانسبوا إليه من الصلاح فيفتقدون بأفعالهم ويعتنون بنقل أقوالهم

أو أبدال راو ثقة براو ضعيف أو نحو ذلك يسمى (بالمعل) ^(١)

ولا يدرك هذا النوع الا من رزقه الله حفظا واسعا ومعرفة تامة
بالأسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من أهل هذا الشأن
كالإمام أحمد بن حنبل والإمام البخاري

* (مخالفة الثقات) * مخالفة الراوى للثقات أنواع (النوع
الأول من أنواع المخالفة) المخالفة الحاصلة من تغير سياق الإسناد
ويسمى الحديث الذي طعن في رأويه بهذه المخالفة (مدرج الإسناد)
وهو أربعة أقسام (القسم الأول) أن يروي جماعة الحديث
بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو يجمعهم على أسناد واحد من تلك
الأسانيد ولا يبين الاختلاف كحديث ابن مسعود قلت يا رسول

(١) التعبير بالمعل أجود كما قال العراقي فيما نقله شارح الزرقاني على اليقونية
ونصه وعبر بمعل دون معلول وان وقع في كلام كثير من الحديثين وغيرهم لقول ابن
الصلاح أنه مردود عربية ولغة والنزوى أنه لحن أى لانه من علم بالشراب اذا
سقاها مرة بعد أخرى لا يمانح فيه لكن قال العراقي الاجود المعل كما في عبارة
بعضهم قال شيخ الاسلام أنه أجود من المعلول أو منه ومن المعل تغليبوا لا فالمعل
لا جودة فيه بل لا يجوز أصلا لا يتجاوز لانه ليس من هذا الباب بل من التعل
الذي هو التشاغل والتلهي أما معلول فوجوده به عبر الحافظ بن حجر بل قال أنه
الأولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

الله أيّ الذنب أعظم قال ان تجعل لله ندّاً وهو خالقك قلت ثم أيّ
قال أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك قلت ثم أيّ قال أن تزاني
حليمة جارك — فان الاعمش ومنصور بن المعتير روياه عن شقيق
عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود . ورواه واصل الاسدي عن
شقيق عن ابن مسعود وأسقط عمراً من بينهما . فلما رواه الثوري
عنهم أدرج سند واصل في سند الاعمش ومتصور فلم يبين الاختلاف
حيث قال روى الاعمش ومنصور بن المعتير وواصل الاسدي
عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود وساق الحديث
(القسم الثاني) أن يكون المتن عند راو بأسناد الاطراف منه فانه
عنده بانسناد آخر فيرويه عنه راو تماماً بالاسناد الاول ولا يذكر
أسناد هذا الطرف — كحديث وائل بن حجر ^(١) صليت خلف
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذا سلموا يشيرون بأيديهم
كأنها أذناب خيل شهب ثم جثتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد
فرايت الناس عليهم جيد الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب — فان
الحديث من أوله الى قوله ثم جثتهم عن رواية عاصم بن كليب

عن أبيه عن وائل بن حجر ومن قوله ثم جئتهم الى آخره ليس بهذا
 السند بل رواه عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن
 وائل هكذا بين^(١) زهير بن معاوية ورجحه موسى بن هارون
 الجمال وقضى على جمعهما في سند واحد بالغلط (القسم الثالث ان
 يكون عند الراوى حديثان مختلفان فيرويهما راو عنه مقتصر على
 أحد الاسنادين أو يروي أحدهما باسناده ويزيد بعضا من الثاني
 على الاول كحديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن
 أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا -
 فقوله ولا تنافسوا من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أياكم والظن فان الظن
 أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا فأدرجه ابن
 أبي مريم في الاول وصيرهما في سند واحد وهو غلط منه (القسم
 الرابع) أن يسوق الراوى الاسناد فيعرض له عارض فيأتي بكلام
 من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن هذا الكلام مستن هذا
 الاسناد فيرويه عنه كذلك - كأن يدخل على المحدث بعد ان نقل

عنه السند رجل قائم الليل فيقول المحدث من كثرت صلاته بالليل
حسن وجهه بالنهار * (تنبيه) * اقتصر ابن الصلاح على الاقسام
الثلاثة الاول وراى ابن حجر في شرح النخبة القسم الرابع وفي عده
من مدرج الاسناد تسمح (النوع الثاني من أنواع المخالفة) المخالفة
الناشئة من زيادة الراوى في الحديث ما ليس منه بدون تمييز
بينهما بحيث يظن من لا يعرف الحقيقة أن لا زيادة - ويسمى
الحديث المطعون في روايه بهذه المخالفة (مدرج المتن) وللزيادة
أسباب - منها أن يقصد الراوى تفسير كلمة عربية كحديث الزهري
عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث في غار حراء وهو
التعبد الليالى ذوات العدد - فقولوه وهو التعبد مدرج تفسيره للتحنث
ومنها أن يقصد الراوى ذكر ما استنبطه من الحديث كحديث
عروة بن الزبير عن بسرة (١) بنت صفوان عن النبي صلى الله عليه
وسلم - من مس ذكره أو أنثيه أو رفته فليتوضأ - فان عروة
فهم أن سبب التقض مظنة الشهوة فجعل حكم ما قرب من الذكر
كذلك فزاد أو أنثيه أو رفته - والرفع بضم الراء وفتحها أصل
المفخذين والزيادة في آخر الحديث كثيرة وفي آثانه قليلة وفي أوله

(١) بضم الباء وسكون السين

تأدرة جدا حتى قال الحافظ ابن حجر انه لم يجد منه غير خبر. اسبقوا
الوضوء ويل للاعقاب من النار — والجملة الاولى من كلام أبي هريرة
ويعرف الادراج في المتن بورود رواية مجردة من ذلك القدر المدرج
وبالتنصيص على ذلك من الراوي المدرج أو من بعض الأئمة المظلمين
أو باستحالة صدور مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم كحديث أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعبد المملوك أجزان
والذي نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبرأى لا حيت
أن أموت وأنا مملوك — فان قوله والذي نفسى بيده الى آخره من
كلام أبي هريرة لا يمتنع منه صلى الله عليه وسلم أن يتمنى أن يكون
مملوكا — ولان أمه لم تكن حينئذ موجودة حتى يبرها (النوع
الثالث من أنواع الخالفة) الخالفة الحاصلة من تقديم أو تأخير في
السند أو المتن — ويسمى الحديث الذى طعن في روايه بهذه
الخالفة الحديث (المقلوب) كأن يقع فى الاسناد كعب بن مرة غلطاً
بدل مرة بن كعب ومنشأ القلط أن اسم احدهما اسم أبى الآخر
وكحديث أبى هريرة فى السبعة الذين يظلم الله تحت ظل عرشه
ففيه ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله
فهذا مما انقلب على أحد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق

يعينه — وفيل المقلوب ما بدل فيه شيء آخر فيدخل فيه ما تقدم ويدخل فيه أيضاً الحديث الذي أبدل في إسناده راوياً آخر كابداً لسهيل بن أبي صالح بالأعمش ويدخل فيه أيضاً الحديث الذي جعل سنده لحديث آخر مروى بسند آخر وجعل هذا السند الآخر لذلك الحديث فقد ركب سند على متن غير متنه وركب متن على سند غير سنده (النوع الرابع من أنواع المخالفة) المخالفة الحاصلة من زيادة الراوى راوياً أو أكثر في أثناء الاسناد لكن إن لم يزد من هو أئقن منه ولم يصرح بالسماع بأن عنعن ترجحت رواية الزيادة فإن صرح الأئقن بالسماع بأن قال حدثنا في موضع الزيادة ترجحت روايته. ومن هنا الحديث المسمى بالزيادة في متصل الاسناد — فهو الحديث الذي زاد راوياً فأكثر في موضع من سنده صرح فيه الراوى الأئقن منه بالسماع كأن يروى راو حديثاً بصيغة حدثنا فيقول حدثنا شقيق قال حدثنا عمرو وقال حدثنا بن مسعود وروى من هو أئقن منه الحديث بعينه من غير زيادة عمرو فيقول حدثنا شقيق قال حدثنا ابن مسعود (النوع الخامس من أنواع المخالفة) المخالفة في السند أو في المتن أو فيهما فأن أمكن الجمع أو ترجحت إحدى الروايتين أو الروايات عمل بذلك والارد — ويسمى الحديث الذي

وقع الاختلاف فيه نفسه اوفى سنده اوفى كليهما مع تساوى الروايتين
 وتعدرا لجمع بالحديث (المضطرب) كحديث فاطمة بنت قيس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ان في المال حق سوى الزكاة فقد روي عنها بهذا اللفظ
 وروى عنها بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة . فقد حكم بقبض
 المحدثين باضطرابه واول بعضهم الحق الثابت بالمستحب والمنفي بالواجب
 فلا اضطراب وكحديث سنده هكذا قال الثوري حدثنا اسماعيل بن
 امية قال حدثنا ابو عمرو قال حدثنا محمد بن احمد قال حدثنا ابو هريرة
 وقال بشر حدثنا اسماعيل بن امية قال حدثنا ابو عمرو وقال حدثنا ابو
 سلمة قال حدثنا ابو هريرة (النوع السادس من انواع المخالفة) المخالفة
 الحاصلة من تغيير الحروف مع بقاء صورة الخط - فان كان التغيير
 بالنقط سمي الحديث المشتمل عليه (بالمصحف) وان كان التغيير
 بالشكل سمي الحديث المشتمل عليه (بالمحرّف) كحديث من صام
 رمضان واتبعه ستا من شوال الى آخره صحفه ابو بكر الصولي
 (١) فقال شينا بالشين المعجمة والياء . وكحديث جابر روى أبى يوم
 الاحزاب على اكله فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم . حرفه
 غندر (٢) وقال فيه أبى بالاضافة وانما هو أبى بن كعب وكتصحيف

عاصم الأحوال بواصل الاحدب* (الجمالة)* الجمالة لها أسباب
منها أن الراوى قد تكرر نعوته من اسم او كنية أو لقب أو غير
ذلك فيذكر بغير ما اشتهر به فيلتبس على من يعرف حاله ومن أمثلة
الراوى الذى بهذه المثابة محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة
بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر ولقبه بعضهم بحجاد وكناه بعضهم بابي
النضر وبعضهم بابي سعيد وبعضهم بابي هشام فصار يظن انه جماعة وهو
واحد ومنها عدم تسمية الراوى كسفيان عن رجل — ويسمى الحديث
الذى لم يسم راويه بالحديث (المبهم) — ويستدل على معرفة اسم الراوى
المبهم من طريق آخر مسمى فيها او من بعض الأئمة المطلعين (البدعة)
البدعة ان كانت بمكفر فصاحبها غير مقبول وان كانت بغير مكفر
ودعا صاحبها اليها فغير مقبول أيضا والا قبل* (سوء الحفظ)* اعلم ان
سوء الحفظ هو الراوى الذى خطاه كصوابه ويسمى مختلطاً — فان
لم يطرأ عليه سوء الحفظ بل كان ملازماً له في سائر أحواله لم يقبل
حديثه. وان طرأ عليه لكبر سنه او ضعف بصره او ضياع كتبه او
غير ذلك قبل حديثه الذى عرف انه حدث به قبل الاختلاط لا ما عرف
انه حدث به بعده — فاذا اشتبه على المجتهد انه مما حدث به قبل او
بعده توقف عن العمل به كما يتوقف عن العمل بحديث راو اشتبه عليه

انه مختلط اولاً * تنبيه * قد جريت في ذكر اوجه الطعن مرتبة على
الاشد فالاشد في ايجاب الرد على سبيل التدلي أي التزل من الاعلى
في الشدة الى الادنى فيها .

* (أنواع الحديث باعتبار نهاية السند) * يتنوع الحديث الى مرفوع
وموقوف ومقطوع باعتبار انتهاء السند الى الرسول صلى الله عليه وسلم أو
الى الصحابي أو الى التابعي فمن دونه * (المرفوع) * ما أضيف الى النبي صلى
الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير تصريحاً أو حكماً سواء اتصل بسنده
أم لا وسواء أضافه اليه عليه الصلاة والسلام صحابي أم تابعي أم غيرهما
فيدخل فيه المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق دون الموقوف
والمقطوع — مثال المرفوع اليه تصريحاً من القول . قول الراوي
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان أشق على أمتي لامرتهم بالسواك
عند كل صلاة ومثاله من الفعل قول الراوي سبأ رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسجد . ومثاله من التقرير قول الراوي أكل الضب على
مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم — ومثال المرفوع اليه حكماً من
القول ان يقول الصحابي الذي عرف انه لم ينقل من الكتب
القديمة ما لا مجال للاجتهاد فيه كالاخبار عن الماضي أو الآتي من
أحوال الانبياء أو أحوال يوم القيامة وكالاخبار عما يحصل بفعله

ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص وإنما كان له حكم الرفوع لأن
 اخباره بذلك يقتضي مخبرا له وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا
 للقاتل به ولا موقف للصحابة الذين لم ينقلوا عن الكتب القديمة إلا
 النبي صلى الله عليه وسلم ومثاله من الفعل أن يفعل الصحابي ما لا مجال
 للاجتهاد فيه فيدل على أن ذلك عنده مستفاد من النبي صلى الله عليه
 وسلم تحسينا للظن بالصحابة كما قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في
 صلاة على في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين - ومثاله
 من التقرير قول الصحابي كانوا يفعلون في زمن النبي عليه الصلاة
 والسلام كذا فهو في حكم الموقوف إذا الظاهر اطلاعه صلى الله عليه
 وسلم على ما فعله أصحابه لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم ولأن
 ذلك الزمان زمن نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويستمررون
 عليه إلا وهو غير ممنوع وقد استدلل جابر وأبو سعيد الخدري على
 جواز عزل النبي عن الاماء بعير اذنهن وعن الزوجات باذنهن بأنهم
 كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما نهى عنه لنهى عنه القرآن
 * (تنبيه) * من الصنيع المحتملة للرفع والوقف قول الصحابي من السنة
 كذا كقول انس من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها
 سبعا فجاءه هور المحدثين على أنه من المرفوع حكما إذ المتبادر من

لفظ السنة أنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم — ومثل الصحابي غيره
 ما لم يضيفها الي صاحبها كسنة العمرين — ومنها امرنا يكذا ونهينا
 عن كذا كقول ام عطية امرنا ان نخرج في العيدين العواتق
 وذوات الحدور و امر الحيض ان يقتلن مصلى المسلمين ونهينا عن
 اتباع الجنائز لان ما ذكر ينصرف بظاهره الى الرسول صلى الله عليه
 وسلم * (الموقوف) * الموقوف ما اضيف الى الصحابي من قول او
 فعل او تقرير وخلا عن قرينة الرفع سواء اتصل يستداهم لا — فان
 وجدت فيه قرينة الرفع فهو المرفوع حكما وليس بموقوف كما في
 رواية البخاري كان ابن عمر وابن عباس يفطران ويقصران في اربعة
 برد — فثل هذا لا يقال من قبل الراي * (المقطوع) * المقطوع
 ما اضيف الى التابعي فمن دونه من قول او فعل او تقرير وكان للراي فيه
 مجال — امام ليس للراي فيه مجال فهو المرفوع حكما * (فائدة) *
 قال الزركشي في النكت ادخال المقطوع في انواع الحديث فيه تسامح
 كبير فان اقوال التابعين ومذاهبهم لا مدخل لها في الحديث فكيف
 تكون نوعا منه انتهى . وكذا يقال في الموقوف * (علو السند ونزوله) *
 اذا كان للحديث الواحد سندان أحدهما أقل عدداً من الآخر يقال
 للسند الذي هو أقل عدداً من الآخر السند (العالي) ويقال للآخر

السند (النازل) ثم اذا انتهى السند الى النبي صلى الله عليه وسلم اتصف بالعلو المطلق - أو النزول المطلق - واذا انتهى الى راو ذي صفة عليّة من حفظ وفاقه وغيرهما من الصفات المقتضية للترجيح كمالك والشافعي والبخاري ومسلم اتصف بالعلو النسبي أو النزول النسبي - والعلو مرغوب فيه لكونه أقرب الى الصحة وقلة الخطأ لأن الراوى يجوز عليه الخطأ فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان تجويز الخطأ وكلما قلت الوسائط قلت المظان - فان كان في النزول مزية ليست في العلو من فقه أو حفظ أو نحوهما كان النزول أولى - والعلو النسبي أنواع - الموافقة - والبدل - والمساواة والمصاحفة - فالموافقة هي الوصول الى شيخ أحد المصنفين من طريق آخر أقل عدداً من طريق ذلك المصنف مثاله ان يروى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً فلورواه الراوى من طريقه كان بينه وبين قتيبة ثمانية من الرواة مثلاً ولورواه هذا الراوى من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة كان بينه وبين قتيبة سبعة من الرواة فقد حصلت لهذا الراوى الموافقة مع البخاري في شيوخه بعينه مع علو الاسناد الموصل لابن السراج عن الاسناد الموصل الى البخاري - والبدل هو الوصول الى شيخ شيخ أحد المصنفين من طريق آخر أقل عدداً من طريق ذلك المصنف

كأن يروى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً فلو رواه راو من طريقه
 كان بينه وبين مالك تسعة من الرواة ولو رواه هذا الراوي من
 طريق أبي العباس السراج عن القعني (١) عن مالك كان بينه وبين
 مالك ثمانية فقد حصلت لهذا الراوي الموافقة مع البخاري في شيخ
 شيخه مع علو الاسناد الموصل لابن السراج عن الاسناد الموصل الى
 البخاري فالقعني تقدم في أحد الاسنادين بدلاً من قتيبة في الاسناد
 الآخر والمساواة هي استواء عدد السند من الراوي الى صاحب صفة
 عليه منع عدد السند من أحد المصنفين الى هذا الصاحب — والمصافحة
 هي استواء عدد السند من الراوي الى صاحب صفة عليه مع عدد السند
 من تلميذ أحد المصنفين الى هذا الصاحب — وسمى هذا النوع
 بالمصافحة لجريان العادة بمصافحة المتلاقيين فكان الراوي صافح
 لتلميذ أحد المصنفين المذكور (واعلم) انه لا معنى لجمل المساواة
 والمصافحة من انواع العلو النسبي اذ ليس عدد أحد السندين
 أقل من عدد السند الآخر فهما الا ان يقال ان العلو النسبي في
 هذين النوعين باعتبار سند ثابت أكثر عدداً — ويقابل العلو
 بأقسامه النزول فكل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول

* (انواع الرواية) * تنوع الرواية الى أنواع — منها (رواية الاقران) وهي ان يروي الشخص عن قريبه أي من شاركه في السن أو اللقي الذي هو الاخذ عن المشايخ ويعني بالتشارك هنا ما يشمل المساواة والمقاربة وتنقسم رواية الاقران الى قسمين مدح وغير مدح — (غالمدح) ان يروي كل واحد من القرينين عن الآخر — اما مباشرة كرواية أبي هريرة عن عائشة ورواية عائشة عنه وكرواية مالك عن الازاعي ورواية الازاعي عنه. وأما بالواسطة كرواية الليث عن يزيد عن مالك ورواية مالك عن يزيد عن الليث (وغير المدح) ان يروي أحد القرينين عن الآخر بدون ان يروي الآخر عنه كرواية الاعمش عن التيمي وهما قرينان (تنبيه) يشترط في المدح التشارك في السن واللقي معاً ويكفي أحدهما في غير المدح وفائدة ضبط هذا النوع الأيمن من ظن الزيادة في السند لانه اذا قيل روى الليث عن مالك عن الزهري يظن أن قوله عن مالك زائد والاصل روى الليث عن الزهري ومنها (رواية الاكابر عن الاصاغر) وهي أن يروي الراوي عن دونه في السن واللقي كرواية الزهري عن مالك ويدخل فيها رواية الآباء عن الأبناء كرواية العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم عن ابنه الفضل حديث الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة — وهذا النوع قليل — وفائدة

ضبطه إلا من من ظن الانقلاب في السند. وفائدته أيضا تنزيل الناس
 منازلهم ومن هذا التنزيل ان الصغير اذا تقدم بشيء من العلم يحق على
 الكبير الجاهل به أن يأخذه عنه وعكس هذا النوع وهو رواية الا صاغر
 عن الاكابر كثير ويدخل فيه رواية الاناء عن الالباء أكثر ما وقع فيها
 من الالباء أربعة عشر - ومنها (السابق واللاحق) وهو عبارة عن رواية
 مشتركين في الاخذ عن الشيخ أحدهما متقدم في الوفاة والآخر متأخر
 عنه فيها وبين وقت وفاتيهما أمدا بعيد. وذلك ان البخاري حدث عن تلميذه
 أبي العباس السراج شيئا في التاريخ ومات سنة ٢٥٦هـ وآخر من حدث عن
 السراج بالسماع أبو الحسين الخفاف ومات سنة ٣٩٣هـ فيكون بين وفاتيهما
 ١٣٧ سنة. وفائدة ضبط هذا النوع إلا من من ظن سقوط شيء
 من اسناد المتأخر بينه وبين شيخه - ومنها (المهمل) وهو أن يروى
 الراوى عن اثنين متفقين في الاسم او غيره مما به التمييز ولم يتميزا
 فان كانا ثقتين فلا ضرر ومن هذا ما وقع في صحيح البخاري من روايته
 عن أحمد غير منسوب عن ابن وهب فان أحمد اما ابن صالح واما ابن
 عيسى وهما ثقتان والا يكونا ثقتين ضر على الصحيح - وقد يزول
 الاهمال بالقرائن كإلزامه أحد الشيخين (تنبيه) الفرق بين المهمل
 والمبهم السابق ان المبهم لم يذكر له اسم والمهمل ذكر اسمه مع الاشتباه

وفائدة ضبط هذا النوع أمن اللبس - ومنها (المتفق والمفترق) أى المتفق
 في الاسم والمفترق في المسمى - وهو ما رواه قوم اتفقت أسماءهم وأسماء
 آبائهم فصاعداً أى ما كان بعض سنده بهذه الصفة كالخليل بن أحمد
 وكأحمد بن جعفر بن حمدان وفائدة ضبط هذا النوع أمن اللبس فر بما
 يظن المتعدد واحداً وربما يكون احد المشتركين ثقة والآخر ضعيفاً
 فيضعف ما هو ثقة ويوثق الضعيف وهذا النوع كالمحمل السابق غير ان
 المحمل السابق متعلق بالشيخ وهذا النوع متعلق بالتلميذ ومنها (المؤتلف
 والمختلف) - وهو ما اتفقت فيه الاسماء خطأ. واختلفت لفظاً كإلام بتشديد
 اللام وسلام بتخفيفها وعسل بكسر فسكون وعسل بفتح حاء وأسيد بالتصغير
 واسيد بالتكبير وفائدة ضبط هذا النوع دفع مبررة التصحيف والتحريف
 في الاسماء - ومنها (المتشابه) وهو ما اتفقت فيه اسماء الابناء واختلفت
 اسماء الآباء او بالعكس كحمد بن عقيل بفتح العين ومحمد بن عقيل
 بضمها وكشريح بن النعمان بالثين المعجمة والحاء المهملة وسريح بن
 النعمان بالسين المهملة والجيم - ومنها (المسلسل) وهو ما اتفقت
 رواته على صفة من الصفات سواء كانت صفة للرواة او للاستاد
 مثال الاول حدثني فلان وهو قائم قال حدثني فلان وهو قائم وهكذا
 الى الآخر ومثال الثاني حدثني فلان قال حدثني فلان وهكذا الى

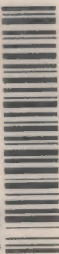
الآخر ومثل صيغة التحديث غيرها من صيغ الأداء (والاصل)
 ان يكون التسلسل من أول السند الى آخره وقد يكون في أكثره
 كالحديث المسلسل بالاولية وهو (الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من
 في الارض يرحمكم من في السماء) فقد قال الراوى سمعت حديث
 الرحمة المسلسل بالاولية من شيخى فلان وهو اول حديث سمعته منه
 ويقول شيخ شيخه سمعت حديث الرحمة المسلسل بالاولية من شيخى
 فلان وهو أول حديث سمعته منه وهكذا الى ان انتهت السلسلة بالاولية
 الى سفيان بن عيينة والمقطع بالاولية في سماع بن عيينة من عمرو بن دينار
 وفي سماع ابن دينار من أبي قابوس وفي سماع أبي قابوس من عبد الله
 ابن عمرو بن العاص وفي سماع ابن العاص من الرسول صلى الله عليه وسلم
 (صيغ الاداء) صيغ الاداء عندهم سمعت وحدثني ثم أخبرني وقرأت
 عليه ثم قرئ عليه وأنا سمع ثم أنبأني ثم ناوطني ثم شأفني بالاجازة ثم
 كتب الى بالاجازة ثم عن فلان وقال وذ كروروى ثم أوصي الى ثم
 وجدت بخطه . وأقواها ولها ثم مايلي الاول أحط في القوة وهكذا
 - ويشترط الاذن بالرواية في المناولة والوصية والوجادة (تنبيه) لا تعتبر
 الاجازة العامة في المجازة كأن يقول أجزت جميع المسلمين أو أهل الامصار
 . اما الاجازة العامة في المجازة كأن يجزت فلاناً بجميع مروياتي فمعتبرة وكذا

لا تعتبر الاجازة للمجهول كأجزت رجلاً ولا الاجازة للمعدوم كأجزت
من سيولد لفلان (خاتمة في أمور مهمة) منها (معرفة طبقات الرواة)
والطبقة جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ وفائدة هذه المعرفة الا من
من تداخل المشتهين والوقوف على حقيقة المدلس وغيره — ومنها
(معرفة مواليدهم ووفياتهم) وفائدتها الا من من دعوى اللقاء وفي نفس
الامر ليس كذلك — ومنها (معرفة أحوال الرواة) تجريحاً وتعديلاً ليقبل
حديثهم أو يرد وقد عدوا أسوأ مراتب الجرح الوصف بأفعل وما أشبهه
كفلان أكذب الناس أو هو ركن الكذب وأسوأها فيه مقال أولين
وبينهما مراتب كساقط وفاحش الغلط ومترك. وأعلى مراتب التعديل
الوصف بأفعل وما أشبهه كأثبت الناس وأوثقهم أو اليه ينتهي التوثق
وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كفلان صالح أو صويلح
وبينهما مراتب كفلان ثقة حافظ أو عدل ضابط أو ثقة أثبت. ولا يقبل
كل من التجريح والتعديل الا من متيقظ عارف بأسبابه. والجرح حيث
يبينه عارف بأسبابه مقدم على التعديل ومنها (معرفة كنى من اشتهر و
بأسمائهم) وأسماء من اشتهر وابتكناهم ومن كثرت كناههم ومن اختلف في
كناهم وما أشبه ذلك وفائدتها الا من من ظنهم أشخاصاً آخر —
ومنها (معرفة من اتفقت أسماؤهم) وأسماء مشايخهم فمن فوقهم وفائدتها

رفع اللبس عن يظن التكرار - ومنها (معرفة سن التحمل والاداء) أ. هـ.
 سن التحمل فبالتمييز على الاصح وأما سن الاداء فبالأهل وهو يختلف
 باختلاف الاشخاص من جهة الفهم والحفظ وغيرهما - ومنها (معرفة
 صفة كتابة الحديث) بأن يكتبه مضيوطا بالشكل والنقطة كتابة واضحة
 وصفة عرضه أي مقابلته مع الشيخ الذي حدثه أو ثقة غيره وصفة سماعه
 بأن لا يحصل منه ما يخل بالسماع من كلام أو نكاس - ومنها (معرفة أدب
 الشيخ والطالب) وما يشتركان فيه تصحيح النية أي تجريدها عن الرياء
 وعن حب الحمد وتجريد القلب من اتباع الهوى وتحسين الخلق - وينفرد
 الشيخ بأن يسمع الطالب الحديث إذا احتجج إليه وإن يرشده إلى من
 هو أولى منه حيث علمه وإن يتطهر وإن لا يحدث قائما ولا عجلا ولا في
 الطريق الا لضرورة - وإن يمسك عن التحديث إذا خشي التعصب
 للمل قام بالطالب أو مرض أو نحو ذلك وإن يكون له مستعمل (١) يقظ
 عند الاحتياج إليه - وينفرد الطالب بأن يوقر شيخه وألا يدع
 الاستفادة لحياء أو تكبر وإن يكتب ما سمعه تاما وإن يعتني بالضبط
 وإن يذاكر محفوظه ليكون من الراسخين في العلم . والله تعالى أعلم
 - وقد تم جمع هذا المؤلف في آخر شهر ربيع الاول سنة ١٣٢٨ هجرية

ol.
24
5
3

Bibliotheca Alexandrina



0419889